

التاريخ: 2022/06/06



المحترمون

الأخ/ م. عبد الفتاح الزريعي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني

تحية طيبة وبعد

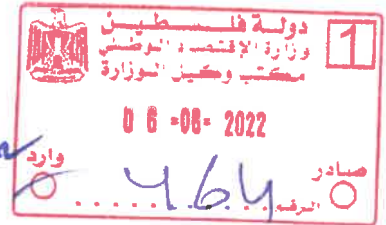
الموضوع/ محضر اجتماع لجنة دراسة الإعفاءات للمصانع الإنتاجية

تهديكم الإدارة العامة للصناعة أطيب التحيات تتمنى لكم دوام الصحة والعافية، وبالإشارة إلى الموضوع المذكور أعلاه، نرفق لسيادتكم محضر اجتماع لجنة دراسة الإعفاءات للمصانع الإنتاجية والذي تم عقده بوزارة المالية يوم الأحد الموافق 2022/05/22م.

وتقبلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

رائد الجزار

مدير عام الإدارة العامة للصناعة



مرفق طيه:

محضر اجتماع لجنة دراسة الإعفاءات للمصانع الإنتاجية

نسخة مع الاحترام ل:
الملك

التاريخ: ٢٠٢٢/٠٥/٢٣ م

محضر اجتماع لجنة دراسة الاعفاءات للمصانع الانتاجية

المكان: مكتب مدير دائرة المعابر - الضريبة المضافة - مجمع الإيرادات بوزارة المالية.
اليوم: الأحد.

التاريخ: ٢٠٢٢/٠٥/٢٣ م

أولاً: أعضاء اللجنة:

م.	الاسم	الوزارة	حاضر
١.	أ. محمد السقا	مدير دائرة المعابر بالضريبة المضافة	/
٢.	أ. أحمد حمد	مدير دائرة المعلومات الجمركية	/
٣.	م. محمد كلاب	مدير دائرة الرقابة الصناعية بوزارة الاقتصاد	/

ثانياً: محاور الاجتماع:

١. دراسة الإعفاءات الممنوحة للمصانع الوطنية.
٢. دراسة آلية تنفيذ الإعفاءات للمواد الخام المستوردة ومتابعتها.

ثالثاً: مجريات الاجتماع:

افتتح الاجتماع رئيس اللجنة أ. محمد السقا مستعيناً بالله على التوفيق والسداد لما فيه الخير للبلاد والعباد، ورحب بالإخوة أعضاء اللجنة، وناقشت اللجنة المحاور السابقة الذكر وتم التأكيد على إدارة ملف الإعفاءات الضريبة والجمركية بما يضمن المساهمة في استقرار ونمو الاقتصاد ودعم المصانع الوطنية وزيادة قدرتها التنافسية مع الحفاظ على تدفق الإيرادات الحكومية وذلك من خلال التعاون المشترك بين وزارة المالية ووزارة الاقتصاد، وبمراجعة القرارات السابقة التي تخص الموضوع وهي:

- ١ - منح إعفاء كامل لجميع المصانع الانتاجية التي تقوم بتقديم حساباتها النظامية لضريبة القيمة المضافة.
- ٢ - منح إعفاء بنسبة ٥٠٪ عن المواد الخام للمصانع الانتاجية والتي لم تلتزم بشرط تقديم الحسابات النظامية.

رابعاً: معايير إعفاء المصانع:

- مسك حسابات نظامية.
- يجب ان يكون كميات المدخلة ذات صلة بنشاط المصنع.
- ان تكون الكميات المدخلة من مواد الخام في حدود الطاقة الإنتاجية للمصنع حسب افادة من وزارة الاقتصاد الوطني (كتاب أعفاء مواد خام للمصانع).
- ان لا تكون المواد المستوردة عبارة عن منتج نهائي.
- ان لا تكون المواد المستوردة عليها حماية منتج.
- التأكيد على ان الاصول المدخلة لأي مصنع انتاجي تكون معفية من التعليات ويستحق للتاجر عنها ارجاع ضريبي حسب الاصول.

❖ التوصيات:

1. بعد المداولات وادلاء كل عضو برأيه اتفق الاعضاء على التالي.
1. ضرورة ربط الاعفاءات الممنوحة للمصانع بالكميات المنتجة التي يعلن عنها المكلف.
2. دراسة كافة ملفات الشركات التي حصلت على اعفاءات سابقة من حيث قيمة الاعفاءات ومقارنتها بكمية المنتجات المباعة التي أعلن عنها.
3. تشكيل لجنة دائمة تجتمع مرة كل شهر على الاقل لدراسة وتقييم اليات تنفيذ الاعفاء ومتابعة المصانع.

❖ آليات التنفيذ:

- أولاً: الاعفاءات السابقة**
- 1 - تقوم وزارة المالية (أ. أحمد حمد) بعمل كشف بالمصانع التي حصلت على اعفاءات موضحاً فيه هذه الكميات.
 - 2 - تقدم وزارة الاقتصاد (م. محمد كلاب) دراسة عن معادلات التصنيع للمصانع التي استفادت سابقاً من قرار الاعفاء الجمركي على المواد الخام.
 - 3 - تقوم وزارة المالية بمقارنة الإيرادات الضريبية المحصلة من المصانع المستفيدة من قرار الاعفاء مع كمية المنتوجات المباعة في السوق حسب معادلة الإنتاج المقدمة من وزارة الاقتصاد.

ثانياً: الاعفاءات الجديدة

1. تقوم وزارة الاقتصاد بطلب معادلة التصنيع والكميات المنتجة خلال العام السابق والمتوقعة للعام التالي عند قيام أي مصنع بطلب اعفاء المصانع الانتاجية وتقوم بإرفاقها بنفس كتاب اعفاء المصانع المرسل لوزارة المالية.
2. تقوم وزارة المالية - ضريبة القيمة المضافة - بمتابعة المكلفين وحجم إفصاحاتهم ومحاسبتهم ضريبياً.